Deanship of Scientific Research

International Legal Protection of the Rights of the Elderly

Mohammed Khalaf A. Al Bqour [*]
Comparative Law Department - Sheikh Nouh Al-Qudah College for Sharia and Law, The world Islamic Sciences and Education University, Jordan

Received: 27/9/2021
Revised: 15/1/2022
Accepted: 1/2/2022
Published: 1/9/2022

[*] *Corresponding author:*
khataibeh@yu.edu.jo

Al Bqour, M. K. A. (2022). International Legal Protection of the Rights of the Elderly. *Dirasat: Shari'a and Law Sciences*, 49(3), 8–20.
https://doi.org/10.35516/law.v49i3.2199

© 2022 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study aims to show the international mechanisms for protecting the legal rights of the elderly, who are the elderly in international law, what are the rights of the elderly concerning the international conventions and United Nations declarations, and the extent to which international legal texts are mandatory in the face of Member States and United Nations mechanisms in maintaining those rules.

Methods: The study adopted the descriptive and analytical approach to the analysis of international texts and outputs issued by various international forums concerning older people.

Results: This study has reached several results that the international efforts made in the field of the elderly rights do not level up to a high level and that the international conferences and meetings related to this subject are very few and that most of the rights have been secondarily stipulated in conferences and meetings that are not specialized in the rights of the elderly.

Conclusions: This study concluded with a set of recommendations that the rights of the elderly are constantly improving, but they are not within the expectations. The international community must develop a basic model law to be circulated to different countries or to benefit from to strengthen the rights of the elderly within countries.

Keywords: The elderly, the international law on the rights of the elderly, aging, the rights of the elderly.

الحماية القانونية الدولية لحقوق كبار السن

محمد خلف عبد الفتاح البقور [*]
قسم القانون المقارن، كلية الشيخ نوح القضاة للشريعة والقانون، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن

ملخّص

الأهداف: تهدف هذه الدراسة لبيان الآليات الدولية لحماية الحقوق القانونية للأشخاص كبار السن، وماهية كبار السن في القانون الدولي وحقوق الأشخاص كبار السن بموجب الاتفاقيات الدولية، وإعلانات الأمم المتحدة، ومدى إلزامية النصوص القانونية الدولية في مواجهة الدول الأعضاء، وآليات الأمم المتحدة في الحفاظ على القواعد.

المنهجية: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لتحليل النصوص والمخرجات الدولية التي صدرت عن المحافل الدولية المختلفة فيما يتعلق بالأشخاص كبار السن .

النتائج: توصلت الدراسة لعدة نتائج، أبرزها أن الجهود الدولية المبذولة في مجال حقوق كبار السن لا ترقى للمستوى المأمول، وأن المؤتمرات والاجتماعات الدولية المتخصصة في هذا الموضوع قليلة للغاية، وأن معظم الحقوق، قد تم النص عليها بصورة ثانوية في مؤتمرات واجتماعات غير متخصصة بحقوق كبار السن.

الخلاصة: أن حقوق كبار السن في تحسن مستمر؛ لكنها ليست ضمن المأمول، ويجب على المجتمع الدولي أن يقوم بوضع قانون نموذجي أساسي من أجل أن يتم تعميمه على الدول المختلفة أو أن يتم الاستفادة منه من أجل تعزيز حماية حقوق كبار السن داخل الدول.

الكلمات الدالّة: كبار السن، القانون الدولي لحقوق كبار السن، الشيخوخة، حقوق كبار السن.

المقدّمة

يشكل المسنون نسبة لا يستهان بها في المجتمع، وتتمتع هذه الفئة بحساسية بالغة، فقد أفنت هذه الفئة زهرات شبابها في محاولة بناء الأوطان، كما قدمت لأسرها جميع ما تملك من طاقات وخبرات، ونظراً لذلك؛ فقد اهتم المجتمع الدولي بتلك الفئة، وحاول أن يقوم بتثبيت حقوق خاصة بها على الصعيد الدولي، وأن تكون تلك الحقوق على قدر من الإلزامية بالنسبة للدول المشاركة ولأعضاء المجتمع الدولي بصورة عامة، وتعتبر فئة كبار السن من الفئات الضعيفة، والتي تحتاج لحماية دولية.

وتعتبر هيئة الأمم المتحدة المؤسسة الدولية الرئيسة التي تحاول التصدي لمشاكل كبار السن، فقد قامت في سبيل ذلك بعقد العديد من المؤتمرات واللقاءات والاجتماعات الدولية لهذه الغاية، كما قامت بإقرار المبادئ والإعلانات الدولية التي تتضمن المبادئ الأساسية التي شكلت شريعة دولية لحماية كبار السن، كما قامت بوضع الخطط والاستراتيجيات، واستخدمت في سبيل ذلك العديد من الآليات المتاحة دولياً، كما قامت بمساعدة الدول الأعضاء من أجل تنظيم أوضاعهم الداخلية فيما يتعلق بكبار السن وحمايتهم، كما قامت بالتذكير بكبار السن وأحوالهم وضرورة مراعاتهم من خلال المواثيق والمناسبات الخاصة كاليوم العالمي للشيخوخة وغيرها.

وحتى يتمكن الباحث من بيان الحماية الدولية للأشخاص كبار السن والآليات الدولية في سبيل ذلك، قام بتقسيم هذه الدراسة لثلاثة مباحث رئيسة كما يلي:

- المبحث الأول: ماهية حقوق كبار السن في القانون الدولي
- المبحث الثاني: حقوق كبار السن في ظل الاتفاقيات الدولية
- المبحث الثالث: الآليات الدولية لحماية حقوق كبار السن

أولاً: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة مما يلي:

أ- دور الأشخاص كبار السن في المجتمع، وأهميتهم الاجتماعية، وكذلك أهمية الحفاظ على هذه الفئة وحماية حقوقها، ومدى تأثيرها في الفئات الأخرى من المجتمع.

ب- الجهود الدولية المبذولة من أجل إقرار حقوق الأشخاص كبار السن، والجهود الدولية للمحافظة على تلك الحقوق، ودور الأمم المتحدة الفاعل في تعزيز تلك الحقوق والحفاظ عليها،

ج- كما تنبع أهمية هذه الدراسة من تأثير إقرار الحقوق الخاصة بالأشخاص كبار السن على السياسة الداخلية والخارجية للدول.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تكمن إشكالية هذه الدراسة في مدى إلزامية النصوص القانونية الدولية التي تتناول حقوق الأشخاص كبار السن ومدى إلزامية تلك النصوص في مواجهة الدول الأعضاء والأشخاص الموقعين عليها، وكون تلك القواعد الدولية إرشادية أم إلزامية للدول الأعضاء، وكذلك بيان الآليات التي يستخدمها المجتمع الدولي في محاولة الحفاظ على تلك القواعد القانونية والاتفاقيات التي تصدر عن المجتمع الدولي ومحافله المختلفة ومدى فعاليتها في حل مشاكل كبار السن، وكذلك دور التوصيات الدولية في دفع الدول لحماية حقوق الأشخاص كبار السن.

وقد حاولت هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- هل هنالك إلزامية في النصوص الدولية فيما يتعلق بحقوق الأشخاص كبار السن؟

2- هل الجهود الدولية المبذولة من أجل حل مشاكل الأشخاص كبار السن مناسبة وفاعلة في هذا الجانب؟

3- ما الآليات التي استخدمتها الأمم المتحدة من أجل حل مشاكل الأشخاص كبار السن؟

ثالثاً: صعوبات الدراسة:

تتمثل صعوبات هذه الدراسة في كل مما يلي:

أ- التفاوت في بيان المفاهيم الخاصة في الدراسة من دولة لأخرى، وكذلك البعد الاجتماعي لمشكلة كبار السن ومدى تأثيرها في النظام القانوني الدولي.

ب-قلة المصادر القانونية التي تناولت هذا الموضوع من الناحية القانونية خاصة على الصعيد الدولي.

رابعاً: منهجية الدراسة ونطاقها:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يهتم بدراسة حالة كبار السن وتشخيصها بشكل موضوعي وتحليل النصوص والمخرجات التي صدرت عن المحافل الدولية المختلفة فيما يتعلق بالأشخاص كبار السن.

خامساً: الدراسات السابقة:

أ- صفاء سمير إبراهيم، دور الأمم المتحدة في تعزيز حقوق كبار السن، مجلة العلوم القانونية، جامعة عجمان، المجلد 1، العدد 2، 2013.

تناولت هذه الدراسة دور الأمم المتحدة في تعزيز حقوق كبار السن، وقد تخصصت هذه الدراسة في المؤتمرات التي قامت بها هيئة الأمم المتحدة، وتعد من أفضل الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، وقد توسعت هذه الدراسة في تناول مشكلات كبار السن، وكذلك تناولت عددا من المؤتمرات الدولية التي عالجت مشكلة كبار السن، وتختلف دراسة الباحث عن دراسة (صفاء) في تركيزها على الاتفاقيات الدولية والتوصيات بصورة عامة وموسعة.

وتوصلت هذه الدراسة لضرورة توفير الدعم المالي اللازم لهيئة الأمم المتحدة من أجل القيام بالبرامج والمؤتمرات الخاصة بكبار السن ووجوب إنشاء صندوق استثماري من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة الإنمائي في الدول النامية من أجل معالجة مشاكل كبار السن.

ب- جابر الحويل، حقوق كبار السن في ظل الأعراف والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والمحافظة عليها في إطار الأسرة والمجتمع، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة حقوق كبار السن، الدوحة، قطر، 2014.

قامت هذه الدراسة بتعريف كبار السن ودورهم الاجتماعي، وكذلك المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي تناولت مشاكل كبار السن، وما صدر عنها من توصيات كما قام الباحث في هذه الدراسة بتناول مؤتمر مدريد من أجل وضع خطة عالمية للشيخوخة لعام 2002م بشيء من التفصيل، وتناول مقرراته وتوصياته؛ لكنه لم يتوسع في باقي الاجتماعات الدولية ذات العلاقة.

المبحث الأول

ماهية حقوق كبار السن في القانون الدولي

في الحقيقة إن فئة كبار السن تعد من الفئات الكبيرة والمؤثرة في المجتمع، وتشكل نسبة لا بأس بها من أفراد المجتمع، ويعود السبب في أهمية تلك الفئة لما تتمتع به من خصائص جسمانية وعقلية، قد تتسم في بعض الأحيان بالحكمة، ورجاحة العقل، والقدرة على التميز بصورة كبيرة إلا أنها بالمقابل قد يلازم ذلك في معظم الأحيان حاجة لرعاية خاصة نظرا لوجود بعض الصعوبات الجسمانية والعقلية؛ فقد يعاني أفراد هذه الفئة من الهشاشة والضعف الجسماني علاوة عن الحالة النفسية التي يعانيها أفراد تلك الفئة، ويزيد تلك الصعوبات الإهمال والتهميش، والتراجع العام في الصحة.

ونظراً لذلك، فقد تصدت الدول لتوفير الحقوق والحماية القانونية اللازمة من أجل الحفاظ على هذه الفئة وتوفير الحياة الكريمة لها، فقد تحولت حماية الأشخاص المتقدمين في السن من أولى أولويات المجتمع الدولي، وأصبحت من الواجبات التي تحترمها وتقرها في دساتيرها وقوانينها الداخلية، كما أن المجتمع الدولي أخذ هذه المسألة بنوع من الحزم خلال المؤتمرات والاجتماعات، وأعطتها المنظمات الدولية أولوية في أعمالها، وسيقوم الباحث ببيان مفهوم فئة كبار السن، وكذلك التطور التاريخي لحماية حقوقها على الصعيد الدولي من خلال هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

- **المطلب الأول: مفهوم كبار السن**
- **المطلب الثاني: التطور التاريخي لحماية حقوق كبار السن**

المطلب الأول

مفهوم كبار السن

يستخدم الباحثون للتعبير عن كبار السن عدة مصطلحات، منها: المعمرون، ومرحلة الشيخوخة، وتعتبر جميع هذه المصطلحات مرادفات لبعضها بعض، والتقدم بالعمر بصورة عامة هو مجموعة من التغييرات المنتظمة التي تظهر لدى الكائنات الحية، وهي تمثل نظام الحياة وظروفها البيئية، وقد تتأثر هذه التغيرات بالبيئة والنظام الاجتماعي والبيولوجي المرافق لمراحل الشيخوخة، ويمكن القول بأن الكبر في السن هي مرحلة عمرية يمر بها الإنسان. (حمدي و طالب، 1998، 52)

أما من الناحية القانونية، فإن الاتفاقيات الدولية لم تنص على تعريف محدد لفئة كبار السن، وفي ظل هذا الخلو التشريعي سواء على القانوني الوطني والدولي، فإنه من الواجب العودة لكتب علم النفس والاجتماع من أجل تحديد مفهوم كبار السن، ورغم تنوع التعريفات الاجتماعية والنفسية التي تناولت مصطلح كبار السن إلا أن التعريف المستند للعمر هو الأكثر شيوعاً ودقة، حيث يعرف كبار السن على أنهم الأشخاص الذين يبلغون من العمر فوق الستين عاماً، إلا أن الجانب الآخر من الفقه القانوني يجعل من كبار السن الأشخاص الذين يزيد

عمرهم على خمس وستون عاماً. (خلف والمنصوري ومعلة، 1981، 11)

كما يرى جانب آخر، أن الجانب السني فقط لا يكفي لتعريف كبار السن بصورة منفردة، حيث قاموا بربطها بالمشاكل الصحية والنفسية والاجتماعية والعقلية، ويطلق عليها عادة أمراض الشيخوخة كالإحساس بالإرهاق والتعب والإجهاد العصبي والحركي والنقص في الإنتاجية والقدرة على العمل مما يؤدي إلى إحساس الشخص الدائم بالعجز وطلب المساعدة من الآخرين، ووجود الإشراف الصحي الدائم على حالته.(الزراد، 2003، 22)

وعلى الصعيد الأممي فلم تتضمن كبرى الاتفاقيات والعهود الدولية أي تعريف لكبار السن أو سن الشيخوخة إلا أن اللجنة الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بإعتبارها أن كبار السن هم الأشخاص الذين بلغوا من العمر ستين عاماً فأكثر، أما المنظمات الناشطة على الصعيد الأوروبي فإنها قد وصفت كبار السن بأنهم الأشخاص الذين يبلغون من العمر خمسة وستون عاماً فصاعداً.(إبراهيم، 2013، 328)

ولكن هنا لا بد من الإشارة إلى أن معظم الباحثين في مجال كبار السن سواء على الصعيد القانوني أو الاجتماعي قد يخلطون بين الشيخوخة والكبر بالسن؛ فمعظم الباحثين يعتبرون أن الشيخوخة وكبر السن نفس الشيء؛ لكن هذا الأمر غير صحيح، حيث إن الشيخوخة إحدى المراحل العمرية التي يمر بها الإنسان، ويصاحبها تغييرات فسيولوجية تؤثر على وظائف العضلات والخلايا الدماغية والذهنية بحيث تتحول هذه الخلايا إلى حالة الهرم والهشاشة بصورة متزايدة، والارتفاع في نسب الأمراض كما يرافق تلك المرحلة بعض المشكلات النفسية والاجتماعية، فالمصطلح الأول يظهر كحالة عمرية يمر بها الإنسان، وتمثل المرحلة الأخيرة في السلم العمري، فكبار السن هم الأشخاص الذين بلغوا المرحلة العمرية لكبار السن حتى وإن لم يعانوا من الشيخوخة وأعراضها.(غربال وآخرون، 1980، 328)

وعلى الرغم من أن الوثائق الدولية قد خلت من تعريف كبار السن إلا أن ميثاق الأمم المتحدة قد أستخدم في تقريره رقم 141/50 لسنة 1995 مصطلح "كبار السن" للدلالة على المسنين في جميع المواثيق والقرارات المتعلقة بتلك الفئة، وقد أكدت على أن كبار السن هم الأشخاص الذين بلغوا ستين عاما فأكثر، وقالت بأن تلك الفترة الزمنية من حياة الإنسان هي الأكثر تعرضا للمشاكل الصحية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية، وأنهم في تلك المرحلة يحتاجون لضمان تمتعهم ببعض الحقوق والمميزات الخاصة، كما أن تلك الفئة بحاجة لإثبات بعض الحقوق لها على الصعيد الدولي والوطني والحد من الانتهاكات التي من الممكن أن يتعرضوا لها (وثيقة الامم المتحدة رقم 1995/50،141).

ويرى الباحث أن فئة كبار السن هي تلك الفئة التي تجاوزت المرحلة العمرية الثانية أي تعدت مرحلة الشباب، ودخلت في المرحلة العمرية الثالثة، فالباحث يرى بأنه يجب عدم تقييد فئة كبار السن بسن معين، وذلك لتفاوت الشعوب والأعراق، ونظرا للاختلافات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين دول العالم، فيجب أن يكون هنالك منظور اجتماعي بعد دراسات مستفيضة لتحديد السن التي تمثل كبار السن فقد تكون ستين عاما لدى دول معينة كما قد تكون خمسة وستون عاما عند شعوب أخرى، ويجب ربط ذلك بالرفاه الاجتماعي، ومدى عناية الدولة بأفرادها، ودرجة العناية الصحية بالأفراد بصورة عامة.

المطلب الثاني

التطور التاريخي لحماية حقوق كبار السن

لقد ظهر اهتمام البشرية بالأفراد كبار السن منذ فترات زمنية بعيدة حيث أن معظم الأفراد يقومون بتقديم الاحترام والتقدير للأفراد الكبار والطاعنين بالسن، فإن كبار السن هم من يديرون أمور الأفراد وعائلاتهم وقبائلهم، وهم من يقومون بإصدار القرارات التي تتعلق بمن هم أدنى منهم في السن، وهذا كنوع من العرفان لهم على ما قدموه في سنين حياتهم الطويلة، وقد انعكس هذا الأمر على البناء القانوني في المجتمع، ويظهر هذا جليا في ما هو موجود من نصوص تجرم الاعتداء على كبار السن أو تشدد العقوبة على ذلك، كتجريم عدم الاعتناء بكبار السن (الحسيني، 2018، 92)

أما على صعيد النظام القانوني الدولي في حماية حقوق كبار السن وإقرارها؛ فقد كانت هيئة الأمم المتحدة هي السباقة للبحث والدفاع عن تلك الحقوق وإقرارها، فمنذ بداية السبعينات من القرن الماضي، وتحديدا في عام 1969 قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والعشرون، ورغم تخصيص الاجتماع لمناقشة حقوق كبار السن إلا انه قد تم تأجيله بسبب ازدحام برنامج عمل الجمعية العامة، ولكنه يمثل بداية حقيقية في تسليط الضوء على تك الفئة العمرية. (قرار الجمعية العامة 3599، 1969)

وفي عام 1971 قامت الأمم المتحدة بتسليط الضوء مجددا على فئة كبار السن حيث قامت بعض وكالاتها المتخصصة بالشؤون الاجتماعية بوضع بعض المقترحات والقواعد التي من الممكن الاستفادة منها عند وضع مبادئ وحقوق كبار السن، وكانت البداية الحقيقية للتشريع الدولي الخاص بكبار السن في العام 1977 حيث صدر قرار يحث الحكومات المختلفة على عمل جمعيات خاصة بكبار السن، وجمعية عالمية للمسنين، كما

تم تبادل الخبرات واستطلاع الآراء والحلول ووضع بعض البرامج من أجل حل مشكلات كبار السن.(صباريني، 1997، 216) (Martin، 2003، 920)

وفي عام 1992 تم إصدار الإعلان العالمي للشيخوخة، وكان ذلك بعد عشر سنوات من صدور الخطة الدولية من أجل حماية حقوق كبار السن، ويعتبر هذا التطور لافتاً، حيث قامت الأمم المتحدة بحث أعضائها والجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية على دعم تنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة والتي تهدف لإصلاح أحوال كبار السن والحفاظ عليهم، وحماية حقوقهم، ومحاولة إنشاء مشاريع اجتماعية واقتصادية وثقافية من أجل كبار السن، وتعزيز دورهم على الصعيد التنموي والسلم الاجتماعي.(إبراهيم،2013، 333)

ومع مرور الوقت ازداد اهتمام الأمم المتحدة وهيئاتها المختصة بكبار السن حيث عقد مؤتمر كبير من أجل الشيوخ وكبار السن تحت مسمى "الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة" في مدريد عام 2002، وقد نتج عن هذا المؤتمر الإعلان السياسي وخطة العمل الدولية الجديدة للشيخوخة، وقد ظهر من خلال هذا المؤتمر المهم وجود توافق بين جميع الأعضاء على ضرورة إيجاد تنمية وتعاون دولي في مجال حماية حقوق كبار السن، ووضعت اللجنة التي انبثقت عن هذا المؤتمر برامج وسياسات من اجل الشيخوخة تصلح للتطبيق على المستوى الوطني والإقليمي، ولم تتوقف جهود الأمم المتحدة عند هذا الحد؛ ولكنها استمرت يوما بعد يوم، وكان آخر تلك الجهود الإعلان الصادر عام 2011 من اجل إقرار يوم عالمي من اجل التوعية فيما يتعلق بالإساءة لكبار السن وسوء معاملتهم. (تقرير الأمم المتحدة، 2002، 11)

المبحث الثاني

حقوق كبار السن في ظل الاتفاقيات الدولية

يعاني كبار السن من مجموعة كبيرة من المشكلات التي تتركز في أمرين رئيسيين، الأول: هو عدم التمتع بالحقوق الاقتصادية حيث يحرم كبار السن في معظم الأحيان من العمل، وهذا الأمر يترك آثارا نفسية بالغة السوء على المسن، كما أن كبار السن قد يتعرضوا لسوء المعاملة والتمييز، وقد يصل الأمر إلى العنف البدني كالضرب، والأذى المعنوي كالاستهزاء وغيرها من الوسائل، ولا يقتصر الأمر على العنف والتمييز، فقد يعاني كبار السن من مجموعة من العقبات الاجتماعية والأسرية حيث إن كبار السن يبدءون افتقاد موقعهم وتأثيرهم على أفراد أسرهم، ويؤدي هذا للتهميش والحد من دورهم الفاعل الذي كان في مراحل الشباب.

ومن أبرز المشكلات التي يعاني منها كبار السن تراجع الحالة الصحية والرعاية المرافقة لها، وكذلك انخفاض المستوى التعليمي والعجز عن تدبر أحوالهم الشخصية، وبالنظر إلى تنوع المشكلات التي يعاني منها كبار السن واعتبار تلك الإشكاليات بمثابة حقوق لكبار السن يجب أن تتوفر لهم وبعد أن استعرضنا في المبحث السابق التطور التاريخي ودور الأمم المتحدة في حماية حقوق كبار السن لا بد من استعراض النظام القانوني الدولي في حماية حقوق الأشخاص كبار السن وذلك من خلال المطلبين التاليين:

- المطلب الأول: النظام القانوني الدولي لحماية كبار السن
- المطلب الثاني: الحماية القانونية في ظل الأمم المتحدة وإعلاناتها

المطلب الأول

النظام القانوني الدولي لحماية كبار السن

من خلال استعراض معظم الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان يمكن الملاحظة أنها لم تأت على ذكر حقوق كبار السن بصورة مباشرة، ولكن معظم الاتفاقيات قد ذكرت مجموعة من الحقوق العامة التي تنطبق في معظمها على كبار السن، وتنطبق تلك الشروط على كبار السن بصفتهم أفراد مجتمع تنطبق عليهم الحالة العامة لحقوق الإنسان، ومن ابرز تلك الحقوق العامة التي تنطبق على كبار السن، حظر التمييز على الأساس المذهبي أو العنصري أو القومي بين الأفراد، وحظر التمييز على أساس اللون أو الجنس والحق في المعاملة الإنسانية والمساواة أمام القانون، فهذه جميعها تنطبق على عموم البشر وكبار السن كذلك.

كما قامت اتفاقيات عديدة من الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان على الصعيد الدولي بربط بعض الحقوق بالسن، ومن الأمثلة على ذلك النصوص التي وردت في اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة التي تم إبرامها عام 1979 والتي أشارت لضرورة اعتبار الشيخوخة من حالات التقاعد، وضرورة العمل والإجازة المدفوعة(انظر نص المادة 1/11/هـ من قانون العمل الاردني)، كما نصت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لسنة 2006 على ضرورة توفير الخدمات الصحية للأشخاص كبار السن، وذلك في المادة (25) حيث ضمنت نصها الأطفال، وكبار السن واعتبرتهم من الفئات التي تتطلب توفير مستوى صحي مميز.(انظر نص المادة 25/ب من قانون العمل)

ومن الاتفاقيات الإقليمية ذات الأهمية الكبيرة في هذا المضمار ما ورد في ميثاق الإتحاد الأوروبي لسنة 2000 حيث جاء فيه عدة نصوص تقر حقوقا للأشخاص كبار السن ومن تلك الحقوق الحق في الحياة الكريمة والمشاركة الفاعلة على الصعيد الاجتماعي والثقافي والسياسي، والحق في

الضمان الاجتماعي والتمتع بالخدمات الصحية وكذلك المساواة بين جميع الأفراد، وعدم التمييز بينهم على أساس العرق أو اللون أو السن (انظر نص المادة 21 من ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي)، وقد تضمن هذا الميثاق العديد من النصوص في هذا المضمار كالحق في العيش بطريقة مستقلة، وأن يكون لهذه الفئة دور اجتماعي وثقافي وسياسي والحق في السكن الملائم، ويرى جانب من الباحثين بأنها أفضل الوثائق على الإطلاق، وأكثرها تطورا على الصعيد الإقليمي (الميداني، 2009، 154).

وعلى الصعيد العربي فقد جاء في الميثاق العربي لحقوق الإنسان في المادة (33/ف) أن فئة كبار السن من الفئات التي يجب ضمان الحماية لها وتوفير التعليم والصحة لكبار السن بصورة مشابهة لغيرهم من المواطنين، ويجب أن يكون التعليم مستمراً مدى الحياة، ولا يقتصر الأمر على صغار السن، فإن كبار السن لهم الحق في التعليم وممارسة حقوقهم السياسية والحق في الضمان الاجتماعي وغيرها من الحقوق. (انظر نص المادة 2/33 من الميثاق العربي لحقوق الانسان لعام 2004).

وقد تضمنت العديد من الإعلانات والمواثيق الإقليمية نصوص مختلفة يصعب حصرها ولكن من أهمها الميثاق الأمريكي والإفريقي والأوروبي لحقوق الإنسان، وقد تضمنت هذه الاتفاقيات والمواثيق وغيرها العديد من النصوص التي تتعلق بكبار السن وحقوقهم، ولكن جميع هذه المواثيق تضمنت قواعد أساسية منها الحق للكبار في السن بالاستقلالية عن غيرهم من الفئات ومعاملتهم بصورة تتوافق مع حالتهم العمرية وتأمين الخدمات الاجتماعية والمسكن والرعاية الصحية والنفسية بحيث يكونوا فاعلين داخل مجتمعاتهم ويعيشوا حياة كريمة.(عيسى، 2019، 124)

ويرى الباحث بأن تلك الاتفاقيات والمواثيق الدولية الإقليمية قد كان لها أوسع الأثر في إقرار الحقوق للأشخاص كبار السن، كما قد كان لها دور كبير في ترسيخ الدور الذي تقوم به المنظمات العالمية الكبرى، وإن هذه الاتفاقيات والمواثيق كانت بمثابة تشريعات لمجموعات كبيرة من الدول التي تأثرت بتلك المواثيق والاتفاقيات وانعكس هذا الأمر على قوانينها وتشريعاتها الداخلية التي أصبحت تتضمن موادا لحماية حقوق الأشخاص كبار السن.

المطلب الثاني

الحماية القانونية في ظل الأمم المتحدة وإعلاناتها

رغم أهمية الاتفاقيات الإقليمية في حماية حقوق الأشخاص كبار السن إلا أن الدور الأكبر والأكثر أهمية في إقرار حقوق الأشخاص كبار السن كان من نصيب الأمم المتحدة المنظمة الدولية الأكبر والأكثر اتساعاً وانتشاراً، فالدور الذي لعبته الأمم المتحدة ومؤسساتها كان له دور لا يمكن لأحد إنكاره على الصعيد الدولي، فقد لعبت هذه المؤسسة دوراً محورياً ورئيساً أنعكس أثره على النظام العالمي وعلى القوانين الداخلية.

لقد بدأت جهود الأمم المتحدة بالتبلور منذ فترة طويلة ففي عام 1972 انعقدت الجمعية العالمية الأولى للشيخوخة، حيث قامت الأمم المتحدة بعمل مجموعة من البرامج التي تتعلق بالشيخوخة، وشجعت الدول الأعضاء على المشاركة في وضع تلك البرامج وإنجاحها وإنفاذها، وقد أقرت هيئة الأمم المتحدة مجموعة من المبادئ الأساسية التي أصبحت مرجعاً بالنسبة للمنظمات الإقليمية والدولية المختلفة، وأصبحت جزءا من قوانين وبرامج تلك الدول. (انظر مبادئ الجمعية العامة في القرار رقم 91/46)، وقد حددت الأمم المتحدة في ديباجة قرارها رقم 91/46 مجموعة من المبادئ العامة التي حثت الدول والمنظمات على تعميمها وتضمينها في برامجها الداخلية والخارجية، ومن أبرز تلك المبادئ:

أ- الاستقلالية:

حيث ينبغي أن توفر الدول والمنظمات الدولية ذات الشأن إمكانية حصول كبار السن على ما يكفي من ماء وغذاء وملبس، وكذلك الرعاية الصحية وفرص العمل لمن يرغب والتعليم المفتوح غير المقيد بوقت أو عمر، ويجب أن يكون ذلك كله بما يتوافق مع إمكانياتهم وقدراتهم، ويجب أن تتنبه الحكومات إلى ضرورة تمكين كبار السن من الإقامة في منازلهم لأكبر فترة ممكنة، والمقصود بذلك أن لا يتم نقل كبار السن لأماكن مخصصة لكبار السن كدور العجزة أو دور الإيواء إلا بالحالات الاضطرارية، وأن الأصل هو البقاء في منزله الخاص (لطفاً انظر المبادئ رقم 1و2و3و4و5و6 من ديباجة القرار رقم 91/41).

ب- المشاركة:

حاولت الأمم المتحدة من خلال إقرار هذا المبدأ أن تدفع المجتمع الدولي إلى الإبقاء على إدماج كبار السن مندمجين في مجتمعاتهم، وأن يكون لهم دور في صياغة وتنفيذ السياسات الداخلية والخارجية بحيث يشاركوا مهاراتهم وقدراتهم وما تعلموه في وقت سابق مع الأجيال الشابة، وكذلك تمكينهم من خدمة مجتمعاتهم المحلية والعمل كمتطوعين في بعض الأعمال التي تتناسب مع قدراتهم، وقد أقر هذا المبدأ إمكانية تشكيل كبار السن للروابط والهيئات والحركات الخاصة بهم. (لطفاً انظر المبادئ رقم 7و8و9 من ديباجة القرار رقم 91/41).

ج - الرعاية:

ينص مبدأ الرعاية على ضرورة أن يستفيد كبار السن من برامج حماية الأسرة والمجتمع، ويتفاوت هذا الأمر حسب القيم الثقافية لكل مجتمع من المجتمعات، كما يجب توفير الرعاية الصحية الجسمانية والنفسية لتلك الفئة ومحاولة استعادة المستوى الأفضل من القدرات، كما

يجب محاولة وقايتهم من الأمراض التي تصيب تلك الفئة العمرية أو محاولة تأخير ظهورها، وعلى جانب أخر فإنه من المهم توفير الخدمات القانونية والاجتماعية، وكذلك تضمين برامج من اجل الرعاية المؤسسية لكبار السن من خلال مؤسسات وطنية ذات قدرة على تحقيق الرعاية والأمان الاجتماعي، وتوفر المأوى لكبار السن في حال فقدهم لمكان سكنهم وجميع الخدمات الأخرى اللازمة لاستمرار حياتهم بصورة كريمة(لطفاً انظر المبادئ رقم 10و11و12و13و14 من ديباجة القرار رقم 91/41).

د- تحقيق الذات:

ويقتضي هذا المبدأ على تمكين كبار السن من الاستفادة من الفرص المتاحة للتنمية بشكل كامل، كما يقضي بإتاحة الفرصة الكاملة لهم من أجل الاستفادة من الموارد الموجودة في المجتمع في شتى المجالات الثقافية والترفيهية والتعليم وغيرها (لطفاً انظر المبادئ رقم 15و16 من ديباجة القرار رقم 91/41).

هـ- الكرامة:

وينص هذا المبدأ على أنه من المهم تمكين كبار السن من الحياة بأمن وأمان وفي كرامة، دون أن يتم استغلال كبار السن أو معاملتهم بطريقة سيئة جسدياً أو نفسياً أو عاطفياً، كما يجب أن يتم معاملة كبار السن بإنصاف دون تمييز بينهم وبين غيرهم حسب نوعهم أو جنسهم أو عرقيتهم أو أثنيتهم أو حتى وضعهم الاقتصادي أو الاجتماعي. (لطفاً انظر المبادئ رقم 17 و 18 من ديباجة القرار رقم 91/41).

وتعتبر المبادئ السابقة التي نصت عليها مبادئ الأمم المتحدة غير ملزمة للدول الأعضاء ولا يترتب عليهم أي التزامات قانونية إلا أن هذه المبادئ لاقت رواجاً واسعاً على الصعيد الدولي، وبالرغم من أن هذه المبادئ غير ملزمة من الناحية القانونية إلا أنها تتمتع بأهمية أدبية وأخلاقية وسياسية كبرى وتحضى باحترام والتزاما العديد من تشريعات دول العالم، حيث أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على ضرورة الاستفادة من تلك المبادئ بصورة كبيرة وصياغتها ضمن القوانين الداخلية بما يتفق مع الثقافات والتنوع في الدول المختلفة، وقد كان لتلك المبادئ كما سبق ذكره أثر كبير على الصعيد العملي في إحراز التقدم في مجال إقرار الحقوق الخاصة بكبار السن. (فرحاتي و قبي وشبل، 2012، 96)

أما فيما يخص الإعلانات الصادرة عن الأمم المتحدة، فإن من أبرز تلك الإعلانات ما صدر في عام 1992، فقد ظهر جلياً للهيئة الدولية أن مرحلة الشيخوخة من المراحل المهمة في حياة الإنسان، وهي من المراحل التي من شأنها إحداث تغيير طريقة التعامل مع فئة كبار السن التي تواجه الخطر والتهديد الحقيقي في حال تهميشها، وهذا الأمر يؤثر على المجتمع الدولي بأسره، لذلك فقد حثت الأمم المتحدة أعضائها من خلال هذا الإعلان على القيام ببرامج من شأنها أن تجعل الشيخوخة مرحلة ذات تأثير إيجابي، والتأثير الإيجابي يظهر في تحفيز تلك الفئة على العمل الإنتاجي بحيث يتحول الشخص الطاعن في السن من شخص سلبي مستهلك إلى فرد إيجابي منتج. (رشيد، 2018، 40)

ولقد جاء إعلان عام 1992 على حث المجتمع الدولي على تبني مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بالأشخاص كبار السن، وبذل الجهد المطلوب لدعم برامجها وسياساتها بخصوص كبار السن والمساهمة من قبل أشخاص المجتمع الدولي بجمع البيانات والمعلومات وتبادل الخبرات والمعلومات بين أشخاص المجتمع الدولي والمساهمة في تدريب الكوادر التي من شأنها أن تضع السياسات الخاصة بالأشخاص كبار السن، وطرائق معالجة مشاكلهم وإنماء مجتمعاتهم، وكيفية إدماجهم وتفعيل قدراتهم في القطاع الخاص والعام على قدر المساواة (إبراهيم، 2013، 345)

وقد دعى هذا الإعلان لوضع يوم عالمي للشيخوخة وقد حدده بتاريخ 1/تشرين الأول من كل عام، ويعتبر هذا اليوم العالمي جزء من الخطة التي تعمل بها المنظمة الدولية ضمن خطة العمل الدولية، وفي عام 1991 ونتيجة لذلك اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة من اجل مواجهة التحديات التي تواجه كبار السن، وكذلك من اجل تطوير المجتمع والمحافظة على جميع الفئات العمرية، والحالة النفسية والذهنية لكبار السن. (أبو عوض، 2008، 145)

كما أن هذا الإعلان قد شجع الدول الأعضاء على عقد الاجتماعات الدولية من أجل توعية الدول الأعضاء ووسائل الإعلام على الوعي بمرحلة الشيخوخة والمسائل المتعلقة بها، ورافق هذا الأمر احتفالات باليوم العالمي للشيخوخة، وكذلك توفير الدخل الكريم لكبار السن وإعفاءهم من متطلبات الحياة التي قد تثقل كاهلهم، وشمولهم بنظام التأمين الصحي والإعفاءات الاقتصادية التي يتحملها المواطنون، وتحويل فترة الشيخوخة من مرحلة عمرية إلى ظاهرة اجتماعية إنمائية يمكن الاستفادة منها واعتبارها فرصة لتقدم الشعوب وازدهارها وزيادة طاقاتها في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.(سعد الله، 2009، 187)

كما يشار هنا إلى أن هذا الإعلان قد شجع الحكومات الوطنية بتعميم ثقافة الشيخوخة وتهيئة الأجواء لتدعيم السياسات وتعزيز دور القطاع العام والخاص وفئة المتطوعين باعتبارهم جزء من التنمية المستدامة والشاملة، وكذلك العمل على تلبية الاحتياجات اللازمة والقدرات المتاحة لفئة كبار السن، وكذلك تعزيز نظرة المجتمع لفئة كبار السن وتحويلها من فئة عالة على المجتمع إلى فئة منتجة وإيجابية، وضرورة توفير الدعم المادي والمعنوي لتلك الفئة، ومحاولة إيجاد طرق وآليات جديدة من اجل تدعيم تلك الفئة وكذلك وضع برامج تنفيذية خاصة بنشر الوعي في المجتمعات المحلية. (الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، 2002، موقع الكتروني www.un.org)

ولا يقتصر دور الأمم المتحدة في إعلاناتها على وضع السياسات وتحديد البرامج الخاصة بالأشخاص كبار السن ولكن هنالك دور أخر للهيئة الدولية في مجال حقوق الأشخاص كبار السن يتمثل في توفيرها لاتفاقيات دولية وإقليمية تهدف إلى وضع رقابة على ضمان عدم انتهاك تلك الحقوق، وتقوم أجهزة الأمم المتحدة المختلفة بحماية تلك الحقوق ومتابعة أي انتهاك وتوثيقه بغض النظر عن جنسه أو لونه أو عرقه أو ديانته. (سعد الله، 2009، 187)

ويرى الباحث أن لهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة دور كبير وبالغ الأهمية في توطيد حقوق كبار السن وتجذيرها على الصعيد الدولي وقد انعكس هذا الأمر على الوضع الداخلي لعدد كبير من دول العالم، كما أن تلك المؤسسة الدولية قد شكلت جهازاً قوياً وفاعلاً من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي من شأنه تصنيف الدول من حيث الالتزام بحقوق الإنسان عامة وحقوق كبار السن خاصة، كما أن هيئة الأمم المتحدة في برامجها المختلفة شكلت محفز اقتصادي وسياسي من اجل إقرار حقوق كبار السن وتوسيع دائرة المشاركة فيها.

المبحث الثالث

الآليات الدولية لحماية حقوق كبار السن

لقد سعت الأمم المتحدة والهيئات الدولية ذات العلاقة إلى تعزيز الحماية لحقوق الأشخاص كبار السن وفي سبيل ذلك قد تم إنشاء مجموعة من المؤسسات الدولية المتخصصة والتي عملت على تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان والأشخاص كبار السن وذلك من خلال مجموعة من الآليات التي استخدمتها وعملت المؤسسات الدولية على توطيدها على الصعيد الوطني والصعيد الدولي وقد أسهمت تلك الآليات في إنجاح مساعي الهيئات الدولية في بناء مفهوم واضح لحقوق الأشخاص كبار السن.

وباعتبارها المنظمة الدولية الأكبر فقد عملت هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى المهتمة بكبار السن على منهجية واضحة من أجل تحقيق الأهداف العامة والخاصة، وكذلك خطت خطوات في هذا الطريق، وقد حددت تلك المنظمات أهداف تسعى إليها من كل آلية من الآليات التي تتخذها، وقد زاد في صعوبة تحديد تلك الآليات والأهداف ما شهدته حقوق الإنسان من اتساع وصعوبة في حصرها بمجموعة محددة، وسيعمل الباحث من خلال هذا المبحث على محاولة تحديد تلك الآليات التي تستخدمها الأمم المتحدة باعتبارها كبرى المنظمات الدولية والنموذج الأكثر شمولية وأهمية في تلك المنظمات، وكذلك ما تم من محاولات دولية من خلال المواثيق الدولية والمؤتمرات وغيرها من خلال المطلبين التاليين:

- المطلب الأول: جهود وآليات الأمم المتحدة في تعزيز حقوق كبار السن
- المطلب الثاني: المواثيق والمؤتمرات الدولية لحماية حقوق كبار السن

المطلب الأول

جهود وآليات الأمم المتحدة في تعزيز حقوق كبار السن

لقد بذلت الأمم المتحدة العديد من الجهود وذلك من أجل دفع الدول الأعضاء إلى الالتزام بما وضعت من معايير لحقوق الإنسان، وكذلك من أجل تقييم حالة حقوق كبار السن على المستوى الدولي والوطني، وقد حاولت المنظمة الدولية من خلال ما تقوم به لتدعيم ذلك الأمر ومن أبرز ما تقوم به المنظمة الدولية من أجل ضمان حقوق الأشخاص كبار السن بما يلي: (إلياس، 2012، 18)

أولاً: تقديم الدعم للحكومات والهيئات الوطنية في مجال حقوق كبار السن:

لقد دأبت الأمم المتحدة على تقديم الدعم المادي للهيئات الوطنية والحكومات من اجل المساهمة في تحسين أوضاع كبار السن ومعيشتهم، وكذلك تقدم الهيئة الدولية البرامج والأهداف وطرائق التنفيذ والغرض منها وخطوات تنفيذها داخل إقليم الدول الأعضاء، كما أن الهيئة الدولية تقدم النصائح والدراسات الخاصة بأوضاع كبار السن في كل دولة من الدول الأعضاء وتمدها بما هو لازم من معلومات وبيانات وخبرات فنية في ذلك المجال، وقد يكون تقديم الدعم لهذه الحكومات والهيئات بناء على طلب منها أو كمساعدات ومنح من المنظمة الدولية، ويهدف ذلك لإدماج الأشخاص كبار السن في المجتمع المحلي، وجعلهم أعضاء فاعلين في مجتمعاتهم. (تيل، 2016، 9)

ثانياً: تقديم الدعم للبرامج المجتمعية ذات العلاقة:

تقوم المنظمة الدولية بالمشاركة في البرامج الخاصة بحقوق كبار السن، فقد تقوم المنظمة الدولية بالمشاركة في تلك البرامج بصورة مباشرة أو من خلال الرعاية لتلك البرامج وتوفير التمويل اللازم من اجل إقرار تلك البرامج وإنجاحها، وتضمن المؤسسة الدولية وجود مشاركة فعلية من الأشخاص كبار السن في تلك البرامج وأنها تصيب حياتهم وتؤثر عليها بصورة إيجابية، كما تعمل المؤسسة الدولية على إجراء البحوث والدراسات من اجل تقييم الجهود المبذولة والنتائج على أرض الواقع بالنسبة للأشخاص كبار السن، وضمان توفير الأمن والأمان لتلك الفئة في حال نشوب الحروب أو الكوارث في تلك البلدان. (تيم، 2010، 36).

ثالثاً: العمل على إعداد اجتماعات بخصوص حقوق كبار السن:

تسعى المنظمة الدولية الأكبر على تضمين الاجتماعات والمؤتمرات الدولية المعنية بحقوق الإنسان ما يتعلق بحقوق كبار السن ووضعه على جدول أعمالها وجعله من أولوياتها، كما تسعى لإعداد المجتمع من أجل تلك المرحلة السنية على اعتبار أن هذه المرحلة ستصيب جميع البشر لذلك فإنه من المهم الاستعداد لها من خلال البرامج التي تقوم بها تلك المنظمة من أجل إعداد المجتمعات وتأهيلها لتلك المرحلة من أجل استمرار دورة الحياة، كما تقوم المنظمة الدولية بإعداد الاجتماعات والمؤتمرات المتخصصة في هذا الشأن.(حجازي و أبو غالي، 2010، 111)

وفي هذا الإطار تعتبر المؤتمرات التي تنظمها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية واللقاءات التي يشارك فيها أصحاب القرار والفاعلين الرسميين وغير الرسميين في المجتمع المدني من أهم الآليات والوسائل التي تستخدم في معالجة الإشكاليات التي تحيط بكبار السن، ويمكن لهذه الاجتماعات مواجهة التحديات التي تعرقل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكبار السن بفعالية واقتدار.(الاستراتيجية العربية لكبار السن 2019-2029، 2018، 27)

أما فيما يتعلق بالجهود العربية لحماية كبار السن؛ فقد تم انعقاد مجموعة من المؤتمرات من أبرزها المؤتمر العربي حول كبار السن بين الرعاية الأسرية والمؤسسة والذي عقد في المغرب العربي عام 2015 وكذلك إعلان القاهرة حول السكان والتنمية عام 2013 وملتقى دور الأسرة والمجتمع في دعم المسنين والذي عقدته الجامعة العربية من خلال إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية، وكذلك مؤتمر صنعاء عام 2007 وورشة العمل العربية حول الرعاية المتكاملة لكبار السن في الوطن العربي في تونس عام 2005.

ويرى الباحث أن المؤتمرات التي تقوم بها المجموعة العربية في مواجهة التحديات لكبار السن لا ترقى للمستوى المأمول وأنه من الواجب تكثيف الجهود من قبل الدول العربية من اجل تطبيق الدراسات والأبحاث على أرض الواقع فعلى الرغم من قلة تلك الأبحاث والمؤتمرات إلا أنها لا تلقى أي تطبيق فعلي وحقيقي على أرض الواقع.

رابعاً: تعزيز العمل التطوعي في مجال حقوق كبار السن:

تعتبر الفئات التي تمر بمرحلة الشيخوخة من الفئات العمرية التي تحتاج لعناية بالغة واهتمام بصورة مستمرة لذلك فإنه من الصعب على الأجهزة الرسمية فقط مواجهة تحديات العناية بها ومتابعتها؛ لأن ذلك يحتاج لكادر كبير من العاملين في هذا المجال لذلك فإن المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة قامت بدعم مجموعات المتطوعين والمؤسسات غير الربحية التي تهدف للعناية بكبار السن، كما أنها عملت على إنشاء شبكة دولية من المتطوعين، والهدف من هذا الأمر تحقيق التنمية الاجتماعية، وتعزيز صور التكافل والتضامن في المجتمعات وتحقيق صورة من النماء الاقتصادي الذي لا يثقل كاهل الدول التي لا يمكنها تحمل الأعباء الاقتصادية التي تتطلبها العناية بكبار السن. (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1992، 9)

خامساً: زيادة التعاون بين الدول في ضمان حقوق كبار السن:

من آليات الأمم المتحدة في تعميم حقوق كبار السن وحمايتها هو تسهيل التعاون وتبادل الخبرات والتفاعل بين الشعوب والدول المختلفة، وإنشاء الوكالات المتخصصة من اجل تبادل الخبرات والتجارب الناجحة بين الدول المختلفة، ولا يقتصر الأمر على الدول ولكن ذلك يشمل الهيئات والمنظمات غير الحكومية، فالتعاون الدولي في حماية حقوق كبار السن يعتبر من المسائل ذات الأهمية البالغة، والتي من خلالها يمكن إعداد المجتمع من أجل تقبل كبار السن على اعتبارها فئة وطنية يجب تهيئة البيئة من أجل تحفيزها على العمل وإظهار قدراتها وإمكاناتها ضمن المجتمع، وعدم تهميش هذه الفئة بحال من الأحوال.(بني عيسى، 101،2019)

سادساً: تقديم المساعدات الصحية والغذائية والمعيشية:

إن أسمى الحقوق التي يجب توفيرها لكبار السن، هي تأمين المسكن المناسب، وتقديم الغذاء والعلاج إن تطلب الأمر ذلك، وقد أسهمت المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة في تأمين هذه المتطلبات الأساسية والتي لا تصلح حياة إنسان دونها، ويبرز دور الأمم المتحدة في الأوقات العصيبة التي تمر بها الدول في حال نشوب الحروب أو وقوع الكوارث الإنسانية كالزلازل والبراكين، وتضلع الأمم المتحدة في وضع البرامج الخاصة بالصحة العامة في حالة انتشار الأوبئة(ابراهيم، 2013، 349)، ولعل أكبر مثال على هذا الأمر ما يمر على المجتمع الدولي من أزمة تسبب بها تفشي فيروس كورونا والدور بالغ الأهمية الذي قامت به منظمة الصحة العالمية من توفير اللقاحات ومساعدة الدول التي انتشر بها المرض بصورة كبيرة.

سابعاً: تقديم البرامج التي تحافظ على الأسرة وتنشر التوعية المجتمعية:

إن الأشخاص المسنين هم أعضاء في أسر، وتربطهم بغيرهم من الأفراد أواصر القرابة أو النسب أو المصاهرة، وإن الدور الاجتماعي في إطار الأسرة يبدأ في التراجع مع الوقت بسبب كبر السن وتراجع الإنتاج لكبار السن بسبب التوقف عن العمل بسبب السن أو بسبب الظروف الصحية أو المعيشية، وقد سعت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الشأن على دعم كبار السن من أجل الوفاء بالتزاماتهم الأسرية ومساعدتهم على

القيام بأدوارهم الاجتماعية والتأكيد على أن كبار السن هم قادة أسرهم وأن كبر السن لا يعني تراجع دورهم في هذا المجال، وساهم في ذلك ما تمتلكه المنظمات من وسائل من شأنها نشر هذه الثقافة وبثها في الأفراد، فقد عملت على حملات إعلامية وتثقيفية، ومن شأن تلك الحملات أن تعزز الجانب الإيجابي في مرحلة الشيخوخة.(الاستراتيجية العربية لكبار السن 2019-2029، 2018، 27)

المطلب الثاني

المواثيق والمؤتمرات الدولية لحماية حقوق كبار السن

كما ذكرنا سابقاً إن المؤتمرات الدولية هي أحد أهم وأبرز الآليات التي يستخدمها المجتمع الدولي في محاولة معالجة مخاطر الشيخوخة وكبر السن، وإقرار حقوق تلك الفئة الكبيرة من المجتمع، وقد دأبت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المختلفة الرسمية وغير الرسمية المعنية بهذا الشأن على إقامة المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي شكلت في معظمها محطات بارزة في رحلة البحث عن حقوق كبار السن، وإدماجهم في المجتمع المدني، وجعلهم قوة فاعلة ومنتجة يمكن الاستفادة منها وعدم تهميشها.

وعلى الصعيد الدولي فإن المجتمع الدولي قد نظم عدد من المؤتمرات كان أبرزها مؤتمر مدريد والذي يعتبر جمعية عمومية للشيخوخة ومشاكلها، وقد جاء هذا المؤتمر عقد الجمعية العالمية الأولى للشيخوخة، أما على الصعيد الإقليمي العربي؛ فقد تم عقد مجموعة من المؤتمرات التي تناولت كبار السن، وتأتي المؤتمرات العربية بدفع وتوجيه من المنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة والجامعة العربية، وسيعمل الباحث على تناول المواثيق الدولية والمؤتمرات من خلال الفرعين التاليين:

- الفرع الأول: مؤتمر مدريد وإعلانه السياسي للشيخوخة
- الفرع الثاني: التوصيات الدولية المتعلقة بحقوق كبار السن

الفرع الأول

مؤتمر مدريد وإعلانه السياسي للشيخوخة

في الحقيقة إن مؤتمر مدريد وما نتج عنه من إعلانات ونتائج وتوصيات يعتبر المرجع الأبرز للدول في حماية حقوق كبار السن، انعقد هذا المؤتمر في عام 2002 من أجل وضع خطة عالمية في مجال الشيخوخة، والتحقق من توافر الحقوق الخاصة بكبار السن خاصة وأن أعداد الأشخاص كبار السن بازدياد دائم وأن معظم المجتمعات لاسيما الغربية أصبحت نسبة كبار السن فيها أكثر من نسبة الشباب.

ويشار في هذا الإطار إلى أن الإعلان قد سمي "الإعلان السياسي لمؤتمر مدريد"، والهدف من ذلك هو التأكيد على أهمية تلك الحقوق وأن الالتزامات التي نص عليها الإعلان هي نصوص ملزمة للحكومات قبل الأفراد، وعبارة سياسي هي تأكيد على تلك الأهمية، كما أن الصيغة التي تم استخدامها في هذا الإعلان قد جاءت بصورة تؤكد على إجماع الدول والحكومات المشاركة في هذا المؤتمر على إنفاذ تلك الحقوق والالتزامات في مواجهة الجميع وبإلزامية إلى حد ما.(ابراهيم، 2013، 351)

وتعتبر خطة عمل مدريد من ابرز المراجع الدولية وأهمها في التعامل مع مشكلات وقضايا الأشخاص كبار السن، وقد تجاوز هذا المؤتمر في خطة عمله وأهدافه المؤتمرات التقليدية والتي تجاوز فيها المؤتمرون مفهوم الرعاية والتكافل والتعايش مع تلك الفئة إلى منظور أكثر اتساعاً وقد أتخذ الاجتماع بعداً حقوقياً، وقد سعى المشاركون إلى الربط بين فئة كبار السن والتنمية المستدامة في الدول المختلفة مع التركيز على البعد الاجتماعي والاقتصادي والمجتمعي للأفراد كبار السن ويكون ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات بين أفراد تلك الفئة والخصوصية التي يتمتعون بها من بلد لآخر.(الاستراتيجية العربية لكبار السن 2019-2029، 2018، 13)

وقد هدف إعلان مدريد السياسي لحقوق كبار السن لتحقيق مجموعة من الأهداف كان أبرزها، ما يلي:

1. حماية وحفظ حقوق الإنسان الأساسية والتي اعترف العالم كله بها للأشخاص كبار السن، وبذات الوقت القضاء على أي صورة من صور العنف ضد كبار السن سواء أكان مادي أو معنوي.
2. محاولة تحسين الأوضاع الاقتصادية لكبار السن والقضاء على الفقر بينهم وتمكينهم من المشاركة الاقتصادية الفعلية في بناء المجتمع وتنميته والحفاظ على دورهم الاقتصادي فيه.
3. تحسين الأوضاع الاجتماعية للأشخاص كبار السن والمحافظة على الكيان الشخصي والاجتماعي للأفراد كبار السن من خلال تحقيق ذاتهم وزيادة رفاهيتهم مدى الحياة.
4. المساواة بين جميع الأفراد بغض النظر عن السن أو الجنس والقضاء على جميع التمييز على أي أساس كان.
5. المحافظة على كبار السن في إطار الأسرة والمحافظة على هذه الرابطة وتوثيقها جيل بعد جيل.

6.توفير الرعاية الصحية لكبار السن وبناء الشراكة بين الجهات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.

7.إعداد الدراسات والبحوث والتحليلات من اجل استفادة الدول الأعضاء منها بحيث ينعكس أثرها على المجتمع والأفراد كبار السن.

ويرى الباحث أنه على الرغم من التوصيات التي صدرت عن هذا المؤتمر، والتعهدات العديدة التي قطعها رؤساء الحكومات وممثليهم ممن شاركوا في هذا المؤتمر إلا أنه هنالك قصور في تفعيل وتطوير حقوق الإنسان، ولكن أبرز ما يميز هذا المؤتمر أنه اعترف بوجود العديد من المعوقات التي تعترض تفعيل العمل الدولي في مجال المحافظة على حقوق الأفراد كبار السن وانه يجب وضع استراتيجيات إنمائية مختلفة عن الشكل التقليدي السائد في معظم البلدان وان التغيير يجب أن يكون على الصعيد الوطني بحيث ينعكس الأمر على المجتمع الدولي بصورة عامة.

الفرع الثاني

التوصيات الدولية المتعلقة بحقوق كبار السن

إن المؤتمرات وورشات العمل التي تم عقدها من اجل تحسين أوضاع كبار السن وضمان حقوقهم كثيرة ولا تكاد تحصى إلا أن المجتمع الدولي قد مر بعدة محطات هامة كان لها الأثر البالغ في حقوق كبار السن وسيعمل الباحث من خلال هذا الفرع على تحديد تلك المحطات الدولية والحقوق التي تم فرضها والنص عليها كتوصيات نتيجة تلك المؤتمرات والورشات بصورة موجزة من خلال النقاط التالية: (الإستراتيجية العربية لكبار السن 2019-2029، 2018، 13)

أولاً: توصية العمل الدولية رقم 162 لسنة 1980:

لقد ركزت التوصية الصادرة عن منظمة العمل الدولية رقم 162 على مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين العاملين بغض النظر عن سنهم، وعدم التمييز بينهم في العمل على أساس السن، ويجب أن يتم اختيار المهنة الملائمة لهم والتي تتناسب مع سنهم وقدراتهم الذهنية والبدنية، وأن تكون الفرصة مفتوحة أمامهم من اجل التقاعد في حال رغبتهم في ذلك، وأن لا يتم إجبارهم على العمل بصورة قسرية (جامعة مينيسوتا لحقوق الانسان، 2021، موقع الكتروني: hrlibrary.umn.edu/arabic/ilo.html)

ثانياً: خطة عمل فينا الدولية للشيخوخة لسنة 1982:

وقد بدأت هذه الخطة في إطار ما طرأ من اهتمام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وتؤكد هذه الوثيقة على صياغة السياسات المتعلقة بالشيخوخة وآليات تنفيذها، وقد جعلت هذه الوثيقة من تلك الحقوق مسألة مطلقة لكل دولة من الدول على أن يتم تطبيق الاحتياجات الأساسية لكبار السن فيما يتناسب مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ويكون ذلك من خلال تعاون الدول مع بعضها البعض. (الحويل، 2014، 6)

ثالثاً: إعلان مبادئ الأمم المتحدة لعام 1991:

وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة تلك المبادئ والخاصة بكبار السن في قرارها رقم 46/91 في كانون الأول عام 1991، وقد تم إقرار مجموعة من الحقوق الأساسية لكبار السن من أهمها الاستقلالية ومبدأ الرعاية وتحقيق الذات والكرامة، وقد تم النص على ثمانية عشر حق من الحقوق التي تم إقرارها لصالح كبار السن، وقد دعت الجمعية العامة جميع الدول الأعضاء إلى اعتماد تلك المبادئ وتضمينها في سياساتها الوطنية الخاصة بكبار السن. (الإستراتيجية العربية لكبار السن 2019-2029، 2018، 13)

رابعاً: برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية:

وقد انعقد هذا المؤتمر في القاهرة عام 1994 وقد اهتم هذا البرنامج بالقضايا السكانية الطارئة، وقد سعى هذا المؤتمر لتحديد طرق التعاطي مع المشكلات السكانية وتحويل النمو السكاني نحو التنمية المستدامة، وقد دعى لاحترام حقوق الإنسان بغض النظر عن سنه والقضاء على جميع أشكال التمييز بين الأفراد، ونشر الوعي بين الأفراد من اجل الحصول على نوعيات سكانية وحياة أفضل للأفراد، وعلى الرغم من أن هذا البرنامج لا يعتبر من البرامج المتخصصة بكبار السن إلا انه يعتبر من المؤتمرات التي تناولت الأسرة بصورة عامة.

خامساً: خطة التنمية المستدامة (2015-2030)

وقد اقر هذه الخطة المجلس الاجتماعي في هيئة الأمم المتحدة ولم تتناول هذه الخطة كبار السن على وجه الخصوص، ولكنها تناولت مجموعة من الجوانب التنموية التي تم اعتمادها من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ولعل من أهم ما نصت عليه هذه الخطة ثلاث أشياء أهمها معالجة الحاجات الغذائية لكبار السن، وضرورة توفير النقل المأمون على الطرقات، وكذلك توفير سبل الاستفادة من المساحات الخضراء والأماكن العامة الآمنة لجميع المواطنين مختلف الأعمار، وقد جاء ضمن أهداف هذه الخطة السعي نحو عالم خال من الفقر والجوع والعوز، وتوفير الصحة لفئة كبار السن ويفهم ذلك مجازاً ضمن أهداف هذه الخطة التنموية.

الخاتمة:

في الحقيقة إن البحث في موضوع حقوق كبار السن من الأحاديث المتشعبة التي لا يمكن أن يتم الحديث عنها بمعزل عن الحقوق الأخرى للإنسان؛ فحقوق كبار السن جزء من حقوق الإنسان ولكن نظراً لما قدمت هذه الفئة من عطاء في سابق عمرها ونظراً لما يرافق التقدم في السن من تغييرات كان لزاماً تخصيص هذه الفئة ببعض الحقوق التي تعتبر عرفان لهذه الفئة بالجميل على ما قدمت وما زالت تقدم للإنسانية، وبعد ان انتهى الباحث من هذه الدراسة قد توصل لمجموعة من النتائج والتوصيات كما يلي:

أولاً: النتائج:

1. لقد انعقدت مجموعة من المؤتمرات الدولية في مجال حقوق كبار السن ولكن معظم ما نتج عنها يخلوا من الإلزامية للدول المشاركة، ومعظم ما تم صدوره عن المجتمع الدولي هي قواعد إرشادية تخلوا من الإلزامية والآليات الجبرية في حال إخلال دولة من الدول بحقوق كبار السن.
2. لقد بذلت الأمم المتحدة جهود كبيرة من اجل اقرار حقوق للأشخاص كبار السن إلا أن تلك الجهود تفتقر للآليات الفعلية التي من شأنها أن تحفز الدول الأعضاء على تطبيق نظام قانوني ثابت من اجل حقوق كبار السن.
3. إن حجم المؤتمرات والجهود الدولية المختلفة في مجال حقوق كبار السن تعتبر جهود متواضعة مقارنة بحقوق فئات أخرى، وإن معظم الوثائق الدولية التي تطرقت لحقوق كبار السن قد جاءت بصورة هامشية أو على جانب أعمالها الرئيسية، ولا يوجد مؤتمرات متخصصة في هذا المجال.
4. إن معظم الوثائق والمؤتمرات التي تعرضت لحقوق كبار السن لم تتناول أهمية التركيز على المحافظة على النشاط العقلي لكبار السن، ولكنها قد ركزت على الحالة الجسدية بصورة أكبر، ولم تتناول الحالة الذهنية.

ثانياً: التوصيات:

1. يوصي الباحث بضرورة تكثيف الجهود الدولية والإقليمية وتفعيل دور المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال توفير الدعم لها وتقديم التسهيلات في سبيل ذلك.
2. يجب على المجتمع الدولي أن يقوم بإصدار تعليمات ملزمة لأعضاء المجموعة الدولية بضرورة عمل تقارير دورية عن حالة حقوق كبار السن داخل البلدان المختلفة.
3. يوصي الباحث بأن يقوم المجتمع الدولي بوضع قانون نموذجي أساسي من أجل أن يتم تعميمه لاحقا على الدول المختلفة أو أن يتم الاستفادة منه من أجل تعزيز حماية حقوق كبار السن داخل الدول.

المصادر والمراجع

إبراهيم، ص. (2013). دور الأمم المتحدة في تعزيز حقوق كبار السن. *مجلة العلوم القانونية*، 1(2).

أبو عوض، س. (2008). *التوافق النفسي للمسنين*. (ط1). عمان، دار أسامة.

إلياس، ي. (2012). الحماية القانونية لكبار السن في دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة مقارنة. *سلسلة الدراسات الإجتماعية*، 1(69)، 115-155.

بن عيسى، أ. (2019). الحماية القانونية للأشخاص المسنين في القانون الدولي والتشريع الجزائري. *مجلة المستنصريه للدراسات العربية والدولية*، 1(66)، 120-152.

تيم، ق. (2010). *مدى فعالية القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية*. رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، جامعة النجاح الوطنية.

حجازي، ج .، و أبوغالي، ع. (2010). مشكلات المسنين (الشيخوخة) وعلاقتها بالصلابة النفسية. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث*، 24(1)، 109-156.

الحسيني، ن. (2018). جريمة الامتناع عن رعاية الأشخاص العاجزين في مرحلة الشيخوخة، دراسة مقارنة. *مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع*، 1(25)، 127-146.

حمدي، ن. وابو طالب، ص. (1998). *الإرشاد والتوجيه في مراحل العمر*. منشورات جامعة القدس المفتوحة.

الحويل، ج. (2014). حقوق كبار السن في ظل الأعراف والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والمحافظة عليها في إطار الأسرة والمجتمع. *ندوة حقوق كبار السن*، قطر، الدوحة.

خلف، م.، وأخرون. (1981). *دراسة الوسائل والأساليب الكفيلة بإضفاء جو المتعة والسرور على حياة المسنين في القطر العراقي*. جامعة بغداد، مركز البحوث التربوية والنفسية، قسم البحوث النفسية، بغداد.

رشيد، ص. (2018). *قانون العمل، النظرية العامة لقانون العمل، النظام القانوني، علاقة العمل الفردية، نظرية المشروع*. بغداد.

الزراد، ف. (2003). الرعاية الأسرية للمسنين في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة نفسية اجتماعية ميدانية في إمارة أبو ظبي. *سلسلة دراسات إستراتيجية*، 80.

سعدالله، ع. (2009). *مدخل إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان*. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

صباريني، غ. (1997). *الوجيز في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية*. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

غربال ، م. وآخرون. (1980). *الموسوعة العربية الميسرة*. بيروت: دار النهضة.

فرحاتي، ع.، وأخرون. (2012). *آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دراسة في أجهزة الحماية العالمية والإقليمية وإجراءاتها*. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الميداني، م. (2009). *النظام الإداري لحماية حقوق الإنسان*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

References

English:

Abu Awad, S. (2008). *Psychological adjustment for the elderly*. Amman: Dar Osama.

Al-Hussaini, N. (2018). The crime of refraining from caring for disabled persons in old age, a comparative study, *Journal of Arts, Literature, Humanities and Sociology*, 25.

Al-Huwail, J. (2014). The rights of the elderly in light of international norms and conventions on human rights and their preservation within the framework of the family and society. *The symposium on the rights of the elderly*, Qatar, Doha.

Al-Maidani, M. (2009). *The Administrative System for the Protection of Human Rights*. Beirut: Al-Halabi Human Rights Publications.

Al-Zarrad, P. (2003). Family Care for the Elderly in the United Arab Emirates, a field psychosocial study in the Emirate of Abu Dhabi. *Strategic Studies Series*, 80.

Ben Issa, A. (2019). Legal protection for elderly people in international law and Algerian legislation. *Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies*, (66).

Elias, Y. (2012). Legal protection for the elderly in the Gulf Cooperation Council countries, a comparative study. *Journal of Social Studies*, 69.

Farhati, A., & Others (2012). *International protection mechanisms for human rights and fundamental freedoms, a study of global and regional protection devices and their procedures*. Amman: Dar Al Thaqafa for Publishing and Distribution.

Ghorbal, M., Others. (1980). *The Facilitated Arabic Encyclopedia*. Beirut: Dar Al-Nahda.

Hamdi, N., & Abu Talib, P. (1998). *Guidance and Guidance in Life Stages*. Al-Quds Open University Publications.

Hegazy, C., & Abu Ghali, A. (2010). Problems of the elderly (aging) and their relationship to psychological hardness, *An-Najah University Journal for Research*, 24 (1).

Ibrahim, S. (2013). The role of the United Nations in promoting the rights of the elderly. *Journal of Legal Sciences*, 1(2).

Khalaf, M., & Others. (1981). A *study of the means and methods to add an atmosphere of pleasure and pleasure to the lives of the elderly in the Iraqi country*. Baghdad: University of Baghdad.

Rashid, R. (2018). *Labor Law, General Theory of Labor Law, Legal System, Individual Labor Relationship, Project Theory*. Baghdad.

Saadallah, A. (2009). *Introduction to International Human Rights Law*. Diwan of University Publications, Algeria.

Saberini, G. (1997). *Al-Wajeez in Human Rights and Fundamental Freedoms*. Amman: Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution.

Thiel, S. (2016), *Standards for Humanitarian Inclusion of Older People and Persons with Disabilities*. Germany: Publications.

Tim, Q. (2010), *The Effectiveness of International Humanitarian Law in International and Non-International Armed Conflicts*. Unpublished master's thesis, An-Najah National University, Nablus.